تأثير مراكز الفكر في الولايات المتحدة على صنع السياسة الخارجية



الدكتورة/ شمسة بوشنافة
أستاذة بجامعة عمار ثليجي الأغواط الجزائر



ملخص:

إن مراكز الابحاث عبارة عن مجموعات تفكير، تطمح الى التأثير على القرارات السياسية وقد أصبحت اكثر فعالية في نشر الحلول السياسية لصناع القرار، بحيث تحولت إلى جماعات ضغط. ويظهر دورها خاصة في صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية، اين تتمركز العديد من هذه المراكز القوية والقديمة التأسيس. هذا المقال يناقش مسار تطور هذه المراكز ودورها في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة.

الكلمات المفتاحية: المراكز، الفكر، القرار، السياسة الخارجية، صنع.

Résumé:

Les centres de recherche sont des groupes de réflexion, aspire à influencer les décisions politiques. Et sont devenues plus efficace dans la diffusion des solutions politiques aux décideurs notamment aux Etats-Unis qui compte le plus de think tanks. De plus en plus sollicités par le gouvernement américain dans la politique étrangère, les think tanks sont devenus des vrais décideurs.

Cet article donne un bref aperçu de l'histoire des think tanks et une réflexion sur leur rôle en matière de prise de décision politique étrangère aux États-Unis.

مقدمة

إن علمية صنع السياسة الخارجية وتحديد الأهداف الاستراتيجية للدولة عملية معقدة تشارك فيها العديد من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، وهي بذلك نظام يشمل النشاط الإنساني الذي يتعدى الفرد ليشمل كل العناصر المادية والبشرية. وتمثل المراكز الفكرية، إحدى المؤسسات غير الرسمية التي أصبحت محور صناعة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة إلى درجة أصبح من غير الممكن الفصل بين صناع القرار الرسمين وخبراء مراكز الأبحاث، الذين تغلغلوا في أجهزة الإدارة الفدرالية. وقد ساهمت التطورات الدولية وتزايد نفوذ الولايات المتحدة في تضاعف أهمية هذه المراكز في العالم بأكمله وتعددت تخصصاتها بين الأمني والسياسي والاقتصادي.

وسوف نحاول من خلال هذه الدراسة، إلقاء الضوء على دور هذه المراكز في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية ومختلف المداخل التي توظفها لممارسة نفاذها ونفوذها على صناع القرار، من خلال التركيز على مركز المحافظين الجدد، التي أصبحت أبحاثهم، برنامجا لعقيدة السلطة التنفيذية. وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة لإلقاء الضوء على أحد أهم الأجهزة غير الرسمية ودورها المؤثر في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وهو دور نجده تجاوز الأجهزة الرسمية.

أولا:

نشأة وتطور مراكز الفكر في الولايات المتحدة

قبل التطرق الى مختلف التطورات والمراحل وأهم العوامل والأسباب التي ساهمت بدرجات مختلفة في بروز وتطور هذه المراكز في الولايات المتحدة، نشير اولا الى مفهوم هذه المراكز.

أ. مفهوم مراكز البحث Les think tanks:

أستخدمت عبارة مراكز الفكر *Les think Tanks لأول مرة في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية وذلك للإشارة إلى بيئة آمنة يجتمع فيها المخططون العسكريون لمناقشة الأمور والقضايا الاستراتيجية، ثم بعد ذلك أصبح المصطلح يوظف للإشارة إلى مراكز وورشات العمل الخاصة بالتحليلات السياسية[1].

ورغم تزايد عدد هذه المراكز على المستوى العالمي، إلا أن تعريفها ما يزال غير واضح وذلك نظرا لانعدام وجود قانون دولي أو داخلي لتحديد وضعها القانوني. كما أن هذه المراكز تعتبر كمنظمات غير حكومية وغير ربحية ولذلك تعددت التعاريف التي تطرقت لها. فالموسوعة المجانية wikipidia-frée عرفتها بأنها: "أية منظمة أو مؤسسة تدعى بأنها مركز للأبحاث والدراسات حول المسائل العامة والمهمة. ويعتبرها البعض الآخر" أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص"، أو أنها تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة وتقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية أو ما يتعلق بالتسلح[2].

كما استخدم تعبير مخبر الأفكار laboratoire d'idées " للإشارة إلى مؤسسات القانون الخاص المستقلة مبدئيا عن الأحزاب السياسية، هدفها غير ربحي وتضم خبراء وتنتج دراسات في مجال السياسة العامة[3]. وحدد Stephen Boucher تسعة معايير لتعريف هذه المراكز وهي[4]:

- أنها أجهزة دائمة.
- متخصصة في إنتاج الحلول للمسائل العامة.
- تمتلك فريقها البحثي.
- يتمحور عملها الأساسي حول إيصال نتائج أبحاثها إلى صناع القرار والرأي العام.
- ليست مسؤولة عن أعمال وتصرفات الحكومة.
- تعمل من أجل المحافظة على حريتها ولا تمثل أية مصلحة خاصة.
- لا تمنح شهادات.

- تبحث بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إطار المصلحة العامة.

أما "ثيري دو مونتبريال "Thiery de Montbrial" فإنه يسمي: " مؤسسة فكر، كل منظمة مفتوحة حول مجموعة دائمة من الباحثين تضطلع بمهمة بلورة أفكار تخص إدارة السياسات والاستراتيجية الخاصة والعامة وتندرج ضمن آفاق الأهداف العامة وذلك بناء على قواعد موضوعية"(5). ويعتمد هذا التعريف على ثلاثة معايير وهي:

- الانفتاح والذي يقصد به الإطار القانوني. فالمراكز البحثية هي منظمات مفتوحة.
- وجود فريق بحث دائم .
- المصلحة العامة التي تشكل أساس عمل هذه المراكز.

وحسب ديان ستون وماك قارنيت Diane stone et Mak Garnett، في كتاب لهما بعنوان : " Thank Tanks Across Nations" فإن مراكز البحث،" منظمات Organisations"، مستقلة نسبيا "على الأقل على المستوى الفكري" والتي تحاول التأثير في السياسة من خلال مبررات فكرية أو تحليل وليس عن طريق اللوبي المباشر. إنها منظمات ذات مصلحة عامة هدفها متابعة ومساعدة المهتمين بتصور السياسات العامة وأيضا تربية وإعلام المواطنين(6).

وفي فرنسا، وللتفريق بين المؤسسات الفكرية ومراكز الفكر، يستخدم كل من "كاترين فيشي Catherine Fieschi"و"جون قافني John Gaffney" مصطلح: "Communauté épistémique"* للتعبير عن مجموعة أو فريق المثقفين "Intellectuels" المحفزين سياسيا، يبحثون لتوصيل مجال محدود من السياسات العامة بالاعتماد على تجربتهم(7). بمعنى أن هذه المراكز هي نتاج إغراء الخبرة والتداخل مع عالم صناع القرار (Policy making) في لحظة يصبح فيما عدد متنامي من مجالات الخبرة في غير متناول الطبقة السياسية بسبب تعقد هذه المجالات(8).

ويعتبرها البعض الآخر خزان التفكير Réservoir à penser والذي يقصد به المنظمة التي تهتم بالبحث وتحليل المسائل العامة المهمة، ومن ثمّ فإن مركز البحث حسب هذا المفهوم ليس سوى واجهات للعلاقات العامة حيث تتواجد مقاعدها الاجتماعية في داخل جهاز الدولة والمراكز الوطنية للحكومة والتي تنتج البحث لأغراض داخلية لخدمة قضايا مموليهم"(9). وينظر إليها البعض الآخر على أساس أنها أجهزة دائمة تتخصص في إنتاج حلول السياسة العامة*.

وتجمع هذه التعاريف على مجموعة من المعايير التي تحدد مفهوم هذه المراكز ومنها:

- وجود فريق بحث.
- يتمركز عملها حول البحث عن حلول للمشاكل السياسية.
- يوجه عملها إلى صانع القرار والرأي العام، ومن ثمّ لا يوجد أي قانون دولي أو داخلي يحدد وضعها القانون.

وبالنظر إلى الدور الذي تمارسه هذه المراكز، في مجال توجيه وصنع السياسة العامة والسياسة الخارجية والتأثير على الرأي العام، فإننا نعتبرها جماعة ضغط فكرية متخصصة تعمل على تشكيل سياسة الدولة وتوجيهها قصد تحقيق أهداف مختلفة ترتبط بمصالحها، وذلك من خلال الأفكار والتوصيات الاستراتيجية التي تنتجها، وبهذا فهي هيئات أو مؤسسات تحاول أن تلعب دور القوى الرخوة على مستوى سوق الخبرة من خلال نشر أفكارها.

ب. مداخل تأثير مراكز البحث على السياسة الخارجية الأمريكية:

رغم أن الكثير يعتبر أن مراكز الفكر ظاهرة أمريكية إلا أن الحقيقة أن ميلاد هذه المراكز بدأ في الجامعات الأوروبية خلال القرن الثامن عشر، وخلال هذه المرحلة عرفت "بالكراسي العلمية" وكان أوّلها كراسي الدراسات الشّرقية في بولونيا وفي روما وفي باريس إلى جانب وقفية ديمورنت في جامعة أكسفورد ببريطانيا والتي تأسست بهدف تشجيع الدراسات الدينية أساسا[10].

وظلّت هذه المراكز تنمو وتتطور بعيدا عن السياسة وذلك إلى غاية أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حيث بدأت المراكز الفكرية تبرز خارج الجامعة وكان أول مركز في بريطانيا سنة 1831 وهو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية كما ظهرت الجمعية الفابية سنة 1884[11].

إلاّ أن تطور هذه المراكز بشكل واضح ومنظم كان في الولايات المتحدة والتي أطلق عليها مصطلح ThinkTanks وهي نتاج الديمقراطية التعددية. فقد برزت أولى هذه المراكز خلال الحرب العالمية الأولى وذلك في خضم بحث أمريكا عن مكانتها بين الأمم بعد سياسة العزلة التي عرفتها وذلك تحت تأثير العديد من العوامل لخّصها أبلسون في قوله 'إنّ الباحثين الذين درسوا نمو وتطور مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية متفقون بوجه عام على أن الطبيعة اللامركزية جدا للنظام السياسي الأمريكي بالإضافة إلى غياب الانضباط الحزبي الصّارم والتبرّعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية، ساهمت بدرجة كبيرة في تكاثر مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية وتنوع اهتماماتها[12].

ومن جهته يفسر الباحث دانيال بيلاند Daniel Beland تطور هذه المراكز في أمريكا، بخصائص النظام السياسي الذي يرى أنه يتميز بالتشرذم واللامركزية (توازن السلطات).فمن جهة هناك النظام الفدرالي كنظام لنقل السلطات بمعنى حماية سيادة الدولة الفدرالية مع ضمان وجود سلطة مركزية شرعية بنظرية التمثيل الذي تمت صياغته في أوراق الفدراليين... ومن جهة ثانية فإن توازن السلطات يمثل دعامة ليبرالية تعمل على منع ظهور دولة استبدادية. فقانون فصل السلطات يعرف أيضا بأنه دمج للسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية الفدرالية. كما أن هذه السلطات منحت لمؤسسات متنافسة فيما بينها[13]. وبالتدقيق كما يقول دانيال، فإن هناك خطان في النظام الفدرالي يفسران بروز مراكز الفكر وهما:

- نقص الانسجام الإيديولوجي للأحزاب الوطنية، فالحزبين الكبيرين الجمهوري والديمقراطي عبارة عن تكتلات أو ائتلافات غير متجانسة، الأمر الذي دفع أعضاء الكونغرس إلى اللجوء إلى خبراء المجتمع المدني كلما تعلق الأمر ببلورة مشروع قانون أو في تزيين مواقعهم الانتخابية، وذلك في ظل اختراق الكونغرس من قبل جماعات المصالح الذين أسسوا مراكز بحثية خاصة بهم، تمارس تأثيرها على الكونغرس الفدرالي[14].

- ضعف الإدارة المركزية في مواجهة مؤسسات المجتمع المدني رغم الإصلاحات التي انطلقت منذ نهاية القرن التاسع عشر. الأمر الذي دفع الدولة الفدرالية إلى الاستعانة بالمستشارين والخبراء لحل بعض المشاكل في السياسة العامة وذلك تحت ضغوطات جماعات المصالح على الكونغرس[15].

- هذه الثغرات السياسية والإدارية شكّلت منفذا لتغلغل المراكز البحثيّة في دواليب السلطة السياسية وأوجدت البيئة

المناسبة لتتضاعف في العدد وأيضا في التخصص، إذ نجد أن عمل هذه المراكز يشمل كل مجالات النشاط الاجتماعي. وإلى جانب هذه الظروف والأسباب، هناك أيضا عوامل أخرى عملت على بروز مثل هذه المراكز في المجتمع الأمريكي ومن أهمها[16]:

- التطور في منطق التعليم العالي، فحتى الحرب الأهلية الأمريكية بلغ عدد الكليات في الولايات المتحدة 200 كلية يضم كل منها من 6 إلى 8 أعضاء هيئة تدريس ومن 50 إلى 100 طالب، وبعد الحرب الأهلية حدث تحول في منهجية التعليم، بحيث أصبح التركيز أكثر على الإبداع والفكر والاكتشاف وإطلاق قدرات الطلاب على اكتشاف الحقائق الجديدة حول القضايا الاجتماعية والطبيعية.
- التطور في أسلوب حياة الأمريكيين ونمو الطبقة الوسطى. فبعد 1865 شهد المجتمع الأمريكي نقلة نوعية في نمط الحياة تزامنت مع نمو المدن وتوسع حركة التجارة والتنقلات وتطور الاتصالات، الأمر الذي ساعد الطبقة الوسطى على الالتحاق بالجامعات.
- تطور الثقافة المهنية وتحول النظرة إلى العلوم الاجتماعية، حيث أصبحت تحتل مكانة هامة ما بين علوم الطب والرياضيات والفيزياء وأصبحت المهن المرتبطة بهذه العلوم ذات مكانة هامة في المجتمع الأمريكي.
- تطور دور الدولة الأمريكية الأمر الذي أدى إلى تنامي وظائف الحكومة ولاسيما بعد خروج أمريكا من عزلتها والدور الريادي الذي أصبحت تضطلع به على المستوى الدولي وهو دور يحتاج إلى متخصصين في السياسة وإلى مزيد من المعلومات المنظمة.

وتمثلت أولى هذه المراكز الفكرية في فدرالية شيكاغو المدينة التي تأسست سنة 1894 والفدرالية الوطنية المدنية التي ظهرت سنة 1900، وكانت تمول من قبل الأفراد والمؤسسات وذلك في إطار استثمار الخبرة الأكاديمية في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية[17].

وقد نشأت هذه المراكز في البداية كمؤسسات مستقلة حيث ركزت عملها على اجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة في مجال السياسة. ثم أخذت هذه المراكز تتطور موازاة مع ارتقاء دور الولايات المتحدة. وحسب الدراسات حول هذا الموضوع، فإن نشأة وتطور المراكز تم على أربعة مراحل، عرفت بالأجيال وهي[18]:

الجيل الأول:

والذي برز في الفترة التي امتدت من سنة 1900 إلى غاية 1945، والتي شهدت البدايات الأولى لنشأة هذه المراكز وكان ذلك بمساهمة المثقفين وعلماء الاجتماع*. ومن أبرز المراكز التي ظهرت خلال هذه الفترة مؤسسة كارنيجي الخيرية للسلام سنة 1919 والتي أنشأها الرئيس الأمريكي هربرت هوفر، مجلس العلاقات الخارجية والذي تأسس سنة 1921 ومعهد بروكينغز سنة 1927. واعتمدت هذه المراكز في بداية عملها على إنتاج الأبحاث الأكاديمية ذات المستوى الرفيع وكان هدفها مساعدة وإعلام صانعي السياسة والجمهور بالعواقب المحتملة لإتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية[19].

الجيل الثاني:

(المؤسسات المتعاقدة) وكان ذلك من الفترة 1945 إلى 1970 وهي فترة تزامنت مع تطور مسؤوليات الدولة الأمريكية، التي أصبحت مع الحرب الباردة القوى العظمى المدافعة عن العالم الحر. وقد ساهمت المساعدات المقدمة من الحكومة في تطور هذه المؤسسات حيث خصصت الحكومة موارد مباشرة للعلماء والباحثين في مجال الدفاع. وتم خلال هذه الفترة تأسيس مؤسسة راند في سنة 1948، وذلك بتمويل من سلاح الطيران، وكان دورها بارزا في نظريات والخطط الحربية الخاصة بالمساومة الاستراتيجية[20].

وقد مثل هذا الجيل بداية الاندماج والارتباط الحقيقي بين السلطة السياسية وهذه المراكز البحثيّة التعاقديّة بعدما أدركت الحكومة الأمريكية أهميتها في إدارة الصراع مع العدو السوفياتي، وفي إطار هذا المركز تمّ أيضا تأسيس معهد "هدسون Hudson" سنة 1961 ومعهد "إيربان Urban Institue" في سنة 1968[21].

الجيل الثالث:

والذي يشمل المرحلة من 1971-1980 والتي تميزت بالاهتمام الكبير لهذه المراكز وتركيزها على السياسة. ومن أهم هذه المؤسسات نجد "هيرتاج Heritage" التي ظهرت سنة 1973 ومعهد واشنطن، الذي تأسس سنة 1985[22]. كما جرى التركيز على كيفية تسويق أفكارها إلى الجمهور المستهدف، وركّزت أعمالها على التأثير في صانع القرار مما جعل علاقتها بالعمل السياسي تتوضح[23].

الجيل الرابع:

أو ما يسمى بالمركز الميراثية وهي مراكز عمل على إنشاءها رؤساء وصانعوا قرارات سابقون، أرادوا أن تبقى آثار تجربتهم مستمرة وأشهر هذه المراكز: مركز كارتر في مدينة أطلنطا، مركز نيكسون للسلام والحرية في واشنطن[24].

وبحلول القرن الواحد والعشرين أصبحت أمريكا تستحوذ على أكبر وأهم مراكز البحث والفكر، والتي تطور دورها في ظل العولمة وما حملته من تأثيرات خاصة عمليّة التداخل بين مختلف المجالات، والاعتماد المتبادل وبروز التهديدات الجديدة وقضايا دولية معقدة، التي تعقدت معها عملية صنع السياسة الخارجية. الأمر الذي أنتج ما يمكن أن نسمّيه عولمة هذه المؤسسات وانتشارها في كل الدول، والأكثر من ذلك أن هذه المراكز اتجهت إلى توسيع عملها من خلال سياسة الشراكة التي ظهرت. فقد عقدت مؤسسات مثل برنامج السياسة العالمي التابع لمؤسسة كارنجي الخيرية للسلام الدولي وشبكة التنمية التابعة للبنك الدولي وشبكة السياسة العامة الدولية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج المجتمعات المدنية ومؤسسات الفكر والرأي التابع لمعهد أبحاث السياسة الخارجية، شراكة مع مراكز الفكر والرأي حول العالم في محاولة لإنشاء شبكات عالمية تختص بتحليل القضايا الدولية وصياغة سياسات المؤسسات الدولية. كما تمّ تنظيم العديد من الشبكات الإقليمية في أوروبا ومنها: شبكة السياسات الانتقالية، شبكة جمعية الدراسات السياسية عبر أوروبا وشبكة الشراكة من أجل السلام. وفي آسيا تم إنشاء شبكة معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية التابع لرابطة دول جنوب شرق آسيا. أما في افريقيا، فقد أنشأت شبكة المؤسسات الأفريقية لبناء القدرات وفي أمريكا اللاتينية تأسست شبكة مؤسسة الأطلس[25].

كما تم أيضا "تدويل" الأفراد العاملين في هذه المؤسسات. فالبرامج التي تديرها مراكز مثل مركز بروكنيغز ومؤسسة كارنجي ومركز وودرو ويلسون ومؤسسة أطلس للأبحاث الاقتصادية وغيرها من المؤسسات توفر فرصا لأعضاء الفكر والرأي والجامعات لتطوير اقتصاد الدول النامية من خلال الاستشارة وتبادل المعلومات حول القضايا الدولية(26).

وقد قامت مؤسسات الفكر في الولايات المتحدة بنشاط كبير لتصدير باحثيها وأساليب التحليلات إلى بلدان أخرى حيث نجد أن معهد دوبال ومؤسسة هيرتاج ومعهد أبحاث السياسة الخارجية ومعهد هدسون عملت على الترويج لمناهجها التحليلية لمجموعات مختلفة في أفريقيا وآسيا وأروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي سابقا، وأصبحت مشاريع التعاون الدولي في مجال الأبحاث بمشاركة ما يقارب 20 دولة أو أكثر من الأمور العادية(27).

ثانيا:

مداخل تأثير مراكز البحث على السياسة الخارجية الأمريكية

يرتبط تأثير مراكز البحث في صنع وتوجيه السياسة الخارجية بتأثير الأفكار والتوجهات الفكرية على العملية السياسية انطلاقاً من أن هذه المراكز هي بالدرجة الأولى خزان ومولد للأفكار. وتعرف الأفكار حسب روبرت كوهين وغولد شتاين بأنها: «تلك المعتقدات التي يؤمن بها الأفراد»(28)، أما بالنسبة لـ "البرت"Albert، فإن الأفكار والمعتقدات تعني أحداثاً عقلية تثير الفكر. وتصنف الأفكار من الأعم إلى الأخص: برامج محددة، عقائد وأنساق، فكرية خاصة بصيغة خاصة معينة أو موضوع معين، إيديولوجيات وفلسفات عامة وأخيراً الثقافات(29)، ومن ثم فإن مؤسسات الفكر هي إحدى خزانات المعتقدات الأساسية والبيئية التي تنطوي عليها خرائط الطريق، تزيد من وضوح الأهداف والعلاقات السببية بالنسبة لصانع القرار، فكيف تؤثر الأفكار على السياسة؟.

في تفسير هذه العلاقة، يحدد الباحثان جوديث غولدستاين "Goldstein Judith" وروبرت كيوهان " Robert Keohane" ثلاث مسارات توضح تأثير الأفكار على السياسة وهي(30):

المسار الأول:

تحديد وتعريف الموقف الذي يتميز بعدم اليقين، بحيث تظهر أهمية الأفكار في تفسير وتوفير الخيارات السياسة للمواقف التي لا تتوفر على المعلومات الكاملة خصوصاً في البداية والتي تتميز بعدم اليقين.

1- المسار الثاني:

دور الأفكار في التغلب على المشكلات المرتبطة بتنسيق العمل الجماعي، بحيث أن الأفكار تمثل مرجعية يمكن اللجوء إليها للتعامل مع الخلافات وتنسيق العمل بين الأطراف.

2- المسار الثالث:

مأسسة الأفكار والتي يقصد بها تشكيل مؤسسات تحوي هذه الأفكار مما يسمح باستمرار التأثير لعقود وأجيال طويلة، كما أن عملية تشكيل هذه الأفكار ضمن أطر سببية تسمح بإضفاء الصفة الشرعية والقانونية على مختلف تلك الأفكار.

أما البيرتAlbert، فإنه يفسر العلاقة السببية بين الأفكار والسياسة من خلال اقترابين وهما(31):

1- اقتراب الإتساق:

يعتمد على تحليل حدود الإتساق بين محتوى أفكار معينة ومحتوى القرارات من خلال دراسة النسق الفكري والمفاهيمي للفاعل السياسي واستنتاج آثاره على القرار. ويظهر تأثير الأفكار في صنع القرارات السياسية في حالة الاتساق بين خصائص القرارات وعقائد الفاعل السياسي.

2- اقتراب تتبع العمليات:

ويقوم على تتبع الخطوات التي تؤثر من خلاله الأفكار على السلوك ويظهر ذلك في استقبال الفرد وتحليله للمعلومات الخاصة بالموقف، أي إدراك الموقف (تعريفه، تحديد البدائل، واختيار البديل الأنسب). وحسب ألبرت، فإن هذا التأثير يمارس عبر ثلاث آليات يلخصها في[32]:

*المجتمع العلمي (الخبراء): والذي يعرفه بيتر هاس Epistemic community بأنه: «شبكة من المتخصصين ذوي الخبرة والكفاءة في مجال معين وهم بذلك يملكون سلطة المعرفة العلمية في هذا المجال». هؤلاء الخبراء يشتركون في الإتفاق على مجموعة محددة من المعتقدات القيمية والسببية وفي مجموعة من الممارسات الخاصة بالتعامل مع مشكلات محددة، كما يمارس هؤلاء تأثيرهم على السياسة بطريقة مباشرة عبر توليهم مناصب الأجهزة البيروقراطية في الحكم أو بطريقة غير مباشرة من خلال نشر أفكارهم وتوجيه الفاعلين السياسيين.

- **استقرار الأفكار داخل المؤسسات:**

بمعنى مأسسة الأفكار في شكل قواعد تنظيمية وإجراءات رسمية، وهي عملية تساهم في تقوية الأفكار وتحفظ تأثيرها على المدى البعيد.

- **المؤسسات:**

المسؤولة عن هيكلة العلاقات بين الأفراد في المجال الاقتصادي والسياسي، يبرز دورها خاصة في تشكيل وبلورة نوعية التفكير من خلال عملية تحديثها وتقديم المعلومات لصانع القرار.

وعليه وبالنظر إلى مراكز الأبحاث باعتبارها مجموعات مؤسسات أو هيئات فكرية، فإن دورها في توجيه مسار الأحداث من خلال تأثيرها على صانع القرار والرأي العام، يبرز من خلال العديد من الآليات والوسائل التي توظفها لتمرير مشاريعها وفرض وجهة نظرها، فهي حسب جيمس ماكفان، الباحث في معهد أبحاث السياسة الخارجية، تلعب دوراً في التآلف الفكري من خلال عملها على إزالة الحواجز البيروقراطية باعتبارها أكثر قدرة من الوكالات الحكومية على نشر أبحاث السياسة الملائمة داخل الحكومة وخارجها وإيصالها إلى النخب السياسية ووسائل الإعلام وعامة الناس، كما أنها مجهزة بصورة أفضل للتعامل مع الطبيعة المتشابكة لقضايا السياسة العالمية، وبذلك فهي أكثر قدرة على تأمين الترابط والتداخل في العملية السياسية بدءا من جمع المعلومات إلى غاية تكوين المعرفة، كما أنها أكثر قدرة على ابتكار وسائل تطبيق السياسات من البيروقراطيات الحكومية المقسمة إلى دوائر ومجالات متعددة[33].

وتظهر أهمية ودور هذه المراكز في صنع السياسة الخارجية الأمريكية خاصة، وهو دور يكشف عن العديد من المداخل والآليات التي سمحت بتغلغل هذه المراكز في مؤسسات وأجهزة صنع السياسة الأمريكية، حتى أصبحت تسمى بحكومة الظل الحقيقية. ويبرز تأثير هذه المراكز في السياسة الخارجية من خلال أسلوبين وهما:

1- العمل غير المباشر:

والذي يتمحور حول الإنتاج الفكري والأبحاث الموجهة والخاصة بقضايا معينة و التي تمثل إحدى دوائر اهتمام صانع القرار الأمريكي و تمس المصالح الأمريكية، إذ يرى أميلي باز Amélie Bas أنه وبعكس مراكز الأبحاث الجامعية، فإن مراكز الفكر تعتمد على استخدام أفكارها في اللعبة السياسية بطريقة ذكية تمكنها من التأثير، إذ أنها تلجأ إلى تحديد الأفكار التي تعتبرها جاذبة كما أنها تلجأ أيضاً إلى وضع وإيجاد مبررات للحلول التي تقترحها بما يسمح لها بتوجيه النقاش في الإتجاه الذي تختاره مسبقاً، وهي بذلك تساهم في تربية الرأي العام والكونغرس على مواضيع معقدة، وذلك بالرغم من أنها تحاول الظهور بمظهر المحايد.*[34] ويأخذ الإنتاج الفكري العديد من الأشكال أهمها الكتب والمجلات، فمؤسسة بروكينغز تملك لوحدها دار نشر، كما أن مؤسسة Heritage foundation وبميزانية قدرت بـ 48.4 مليون دولار في سنة 2009، وما يقارب 200 باحث، فإنها تعتبر أول مركز يخصص أكثر من 20% من ميزانيته للإعلام[35].

كما يبرز الدور غير المباشر لهذه المراكز في دعم بعض المرشحين في الوصول إلى المناصب القيادية في الرئاسة أو في الكونغرس، وإقامة المكاتب لمراقبة مستجدات الأمور (مكتب مؤسسة هريتاج داخل الكونغرس) بالإضافة إلى الأوراق السياسية التي تقدم إلى الكونغرس حول القضايا التي تريد هذه المراكز الترويج لها، كما تعمل في الكواليس مع أعضاء الكونغرس وصناع القرار من خلال المؤتمرات وورش العمل...الخ[36].

2- العمل المباشر:

إن التأثير الحقيقي لهذه المراكز يظهر واضحاً في انتقال خبراء هذه المراكز إلى دواليب السلطة السياسية وأجهزة صنع السياسة من خلال ممارستهم للعديد من الوظائف الحساسة إلى جانب علاقات بعض صناع القرار في الإدارة الأمريكية بهؤلاء الخبراء، كما لا يجب أن ننسى أن هناك مراكز متعاقدة مع الحكومة الأمريكية تعمل على إنجاز تقارير وأبحاث حول قضايا معينة بطلب من هذه الحكومة وما في ذلك من تأثير على مدركات صانع القرار وتوجيهه حسب تعليمات الدراسة وإيديولوجية المركز الذي أنجزها.

وباستثناء الوسيلة الفكرية، فإن معظم الخبراء في هذه المراكز اقتحموا أجهزة البيروقراطية الأمريكية وشغلوا مناصب حساسة سمحت لهم بتنفيذ خططهم الاستراتيجية تجاه العديد من القضايا والمناطق، فكل تغيير رئاسي يصاحبه تجديد كامل لأعضاء الإدارة الفدرالية، حيث يتم إفراغ حوالي 4000 إلى 5000 منصب كل أربع سنوات يتم شغلها فيما بعد بأعضاء من مراكز البحث والشركات والجامعات، وفي هذا الإطار وظفت إدارة الرئيس ريغان حوالي مائة وخمسين (150) باحث من مركز هريتاج Heritage ومعهد مؤسسة أمريكا L'American Entreprise Institue ومعهد هوفر Hover Institue، كان على رأسهم ريتشارد هاس، الذي شغل: منصب مسؤول الدراسات الدولية في معهد Brookings، مدير خلية Reflexion التابع للدولة، باحث في مجلس العلاقات الخارجية، باحث في المعهد الدولي للدراسات

الاستراتيجية إلى جانب عمله في مؤسسة كارنجي Carnegie ليشغل في الأخير منصب موظف سامي في مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع[37].

كما أن دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع لجورج بوش وكونداليزا رايس، مستشارة الأمن القومي هما أحد خبراء مركز هوفر للدراسات الاستراتيجية، وريتشارد الذي شغل منصب نائب الرئيس ينتمي إلى مركز دراسات المشروع الأمريكي إلى جانب ريتشارد بيرل الذي شغل منصب رئيس مجلس الدفاع القومي في وزارة الدفاع وعرف بأمير الظلام نظراً لدوره في رسم سياسة أمريكا تجاه منطقة الشرق الأوسط[38].

ولا تنتهي مهمة هؤلاء بإنهاء عهدتهم في ممارسة السلطة، ذلك أنهم يلتحقون من جديد بهذه المراكز لاستثمار خبرتهم. هذه الوسيلة أو الحركة «الدورانية» لهذه المراكز، هي التي عملت على تقوية نفوذ هذه المراكز الفكرية وتغلغلها في الرأي العام وفي صناعة السياسة الخارجية.

وبتولي هؤلاء الخبراء وأمثالهم لمراكز حساسة في الإدارة الأمريكية حدث ما يمكن تسميته بالتزاوج بين السلطة الفكرية وسلطة السياسية، لتصبح هذه المراكز السلطة الفعلية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية، وقد عبر عن هذه الحقيقة ومبكرا الرئيس الأمريكي إيزنهاور في خطابه 17 جانفي 1961: «... عليّ أن أقول صراحة أن هناك الآن مجموعة صناعية عسكرية، مالية سياسية، وفكرية تمارس نفوذاً غير مسبوق في التجربة الأمريكية، ومع أننا نتفهم الظروف التي أدت إلى نشأة هذه المجموعة، فإننا لابد أن نحذر من وصولها إلى موقع التأثير المعنوي والسياسي والعملي على القرار الأمريكي، لأن ذلك خطرا شديدا على المجتمع الأمريكي قبل أن يكون خطرا على غيره...» وواصل قوله: «... ومن سوء الحظ أن ثورة التكنولوجيا التي تتدفق نتائجها على عالمنا اليوم تساعد أطراف هذا المجمع الخطير وتزيد من قدرتهم وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومخصصات انفاقها خصوصاً أن قوة أموالهم (اللوبي العسكري–الصناعي) توفر لهم تأثيرا فادح التكاليف على مؤسسات الفكر والعلم...»[39].

واللافت في خطاب الرئيس إيزنهاور هو الإشارة وبوضوح إلى التحالف الذي ظهر في أمريكا بين اللوبي الصناعي العسكري (اللوبي المالي) ومؤسسات الفكر، الأمر الذي يجعلنا نعتبر أن هذه المراكز الفكرية ما هي إلا الوجه الآخر لرأس المال الرأسمالي ولاسيما وأن أغلب هذه المراكز أنشئت من قبل العائلات الثرية الأمريكية ومنها روكفلر، فورد، كارنيجي والتي تمارس نشاطا غير محدود في مجال التفكير الاستراتيجي ورسم السياسات ومتابعة الأزمات واقتراح الحلول[40]. وانطلاقا من ذلك، لا تنتفي عليها صفة اللوبي "الفكري" لأن تأثيرها يستند إلى الرأي العام، لتتحول هذه القوة إلى أصوات تصب في صناديق الاقتراح خلال الانتخابات من جهة وآلية ضغط على الحكومات لإرغامها على القبول بمقترحات هذه المراكز والحلول التي تقترحها للقضايا التي تروج لها. لذلك يعتبر البعض أن هذه المراكز أخلت بالعملية الديمقراطية وهو ما يظهر في الانتخابات. فلم تعد الأحزاب الأمريكية الكبرى وفي مقدمتها الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي مواقع تطرح فيها الأفكار[41].

ثالثا:

مراكز المحافظون الجدد والسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

تصنف مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة إيديولوجيا إلى ثلاث أصناف وهي[42]:

1- المراكز التقدمية:

والتي تقوم على دعم تدخل الدولة في السياسات الاقتصادية وبالمقابل تدخل أقل في مجال السياسات الداخلية كما تدعو إلى تقليل الإنفاق العسكري وإبعاد الدّين عن الحياة السياسية وهي أقرب إلى التيار الديمقراطي التحرري سياسيا.

2- مراكز الوسط:

وهي مراكز تشمل القطاع الأكبر من المراكز الموجودة في الولايات المتحدة وذلك من حيث عدد الباحثين العاملين بها وتقوم على التمسك بالاقتراب في التفاعل مع السياسات العامّة من منظور غير حزبي يجمع بين كل الأفكار التقدمية والأفكار المحافظة.

3- المراكز المحافظة:

وهي أقرب إلى التيار الجمهوري سياسيا. تتبنى موقف يدعو إلى تحرير اقتصاد السوق وتقليل التدخل الحكومي والحفاظ على الحقوق المدنية. هذا بالإضافة إلى دور الدّين في المجتمع، أمّا على مستوى السياسة الخارجية، فإن فكر المحافظون يتبنّى مبادئ تقوم على[43]:

- زيادة ميزانية الدّفاع.
- تحديث القوات الأمريكية.

ويشكل كل من الفكر الليبرالي المرتبط بالحزب الديمقراطي والفكر المحافظ المرتبط بالحزب الجمهوري أهم روافد أفكار المجتمع الأمريكي. وبعد الحرب الباردة ومختلف التطورات التي طرأت على موازين القوى في العالم، والتي كان لها تأثير واضح على السياسة الخارجية الأمريكية وفي إطار الحاجة إلى استراتيجية جديدة، برز الدور المؤثر للمراكز الفكرية المحافظة أو ما يسمّى بالمحافظين الجدد.

أ.تعريف المحافظون الجدد:

تعود جذور المحافظون الجدد إلى مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين، حيث ارتكز عملهم على محاربة انتشار الشيوعية ليتعاظم دورهم خلال الخمسينات والستينيات ثم تحوّلوا إلى اليمين العسكري الداعي إلى هيمنة الولايات المتحدة على العالم[44].

وهناك اختلاف بين اليمين المحافظ الجديد واليمين الديني الموجود أيضا في الحزب الجمهوري، فأما بالنسبة لليمين المحافظ الجديد، فإنه يؤمن بما يعرف بالدين الشعبي الذي يسود الثقافة السياسية الأمريكية والذي تأسس على تفرع المشروع الأمريكي أخلاقيا وسياسيا واقتصاديا ويستقي فكره من فكر الرئيس ولسن وأهم ما يميز هذا الدّين الشعبي، أنه يقوم على الإيمان بالديمقراطية الأمريكية كنموذج مثالي عن بقية النماذج الأخرى، ويركز على ضرورة سحب الدولة كليا من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما يدعو إلى عدم فرض الضرائب تصاعديا ارتباطا بالدّخل[45].

أما اليمين الدّيني، فإنه أكثر تعصبا. يقوم على تصور بروتستنتي- يهودي لنهاية العالم، ويدعوا اليمين الدّيني إلى إلغاء الفصل بين الدّين والدولة وهم أيضا أقل تماسكا من اليمين المحافظ تجاه الهجرة من غير البروتستنت ويكنّون العداء والكراهية للمسلمين وللسّامية(46).

ففي تصريح لنورمان بادوريتز Normam Padhoretz أحد مؤسّسي هذا الإتجاه، يعرف المحافظون الجدد بأنهم: "كانوا مجموعة صغيرة من المفكرين الذين يميلون إلى اليسار. وفي أواخر سنوات 60، التحقنا بصفوف المحافظين لأننا ثرنا على تعفّن الأفكار التقدّمية وقرّرنا الإستقرار بين الوسط واليسار. ولكن لماذا المحافظون الجدد؟. ذلك لأننا نمثل الجديد بالنسبة للمحافظين وأتيناهم بأفكار جديدة وأهم أفكارنا تبنى على أنّ أمريكا تمثّل قوة خيرية في العالم. فهي لم تكن مسؤولة عن العداء ضدّها l'Anliaméricanisne، نحن ندافع عن الولايات المتحدة ضدّ كل الإنتقادات وندعم قوّتنا في المسائل الدولية من أجل نشر الحرية والديمقراطية ..."(47).

ويرتبط فكر المحافظون الجدد بالفكر الواقعي فيما يتعلق بتصوراته الخاصة بالسياسية الخارجية، إذ يتبنى هذا التيار القوة كمبدأ أساسي في العلاقات الدولية ودعامة لحماية مصالح الدولة، ومن ثم يدعو إلى العمل على زيادة قوة الولايات المتحدة وهناك العديد من المفكرين الذين يمثلون هذا الاتجاه ومنهم فرانسيس فوكوياما صاحب كتاب نهاية التّاريخ والذي ركز فيه على مصادر الصّراعات وعلى توجيه الدّور الأمريكي لحماية مصالحة من هذه التهديدات التي يظهر فيها الإسلام، إحدى المصادر الأساسيّة أو العدوّ الجديد لهذه المصالح.

إلاّ أنّ أفكار المراكز المحافظة برزت خاصة مع مشروع القرن الأمريكي الجديد. The project for new American Century (PNAC)، والذي يعكس بوضوح النّظرة الواقعيّة للدّور الأمريكي في ظل فترة ما بعد الحرب البادرة. صاحب المشروع هم كل من: وليام كرستول William Kistol وكاري سميت Gary Schmitt)، وهو ملحق لمشروع New citizenship Project الذي ظهر في سنة 1994. وقد تمّ تمويله من قبل العديد من الهيئات منها Hany Bradly Scaife et John M. Olin et Lynde. فحسب Mediatransparency، فإن مشروع New citizenship Project يضم 64 مانح. واستفاد هذا المشروع ممّا يقارب مليون دولار ما بين 1994 و2006، أكثر من نصف المبلغ منح من قبل مؤسسة كارنيجي الخيرية وLynde وهاري بغادلي وصاره سكايف ولاولان. وبهذا يكون le PNAC قد استفاد من مبلغ قدر بـ 600.000 دولار منذ 1997)(48).

ب. مضمون مشروع القرن الأمريكي وسياسة أمريكا الخارجية:

انطلق هذا المشروع في بناء تصوراته من الانتقادات التي وجّهت لإدارة بوش الأب وكلينتون. فحسب هذا التيار، فإن أمريكا وخلال الفترة الممتدة من سنة 1991-2001، فقدت موقعها كقوّة عظمى بسبب انعدام وجود إدراك حقيقي من قبل الإدارة الأمريكية للمخاطر التي انجرت عن انهيار الاتحاد السوفياتي(49). فقد اتّهم الرئيس جورج بوش (الأب) بعدم امتلاكه لفهم واضح للدور الذي ينبغي أن تلعبه أمريكا في تشكيل العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة(50). كما وجّهت العديد من الرّسائل لبيل كلينتون، تضمّنت انتقادات للسياسة الخارجية الأمريكية، ولاسيما فيما يتعلق بسياسة الدّفاع

والتعامل مع نظام صدّام حسين في العراق. ففي رسالة بتاريخ 28 جانفي 1998، طالب المحافظون في مشروع Le PNAC حكومة كلينتون الإطاحة بنظام صدّام حسين. وقد تمّ إمضاء الرسالة من قبل عشر أعضاء من PNAC الذين هم أعضاء في إدارة بوش الابن وهم[51]:

- ريتشارد تشيني، Richard B. Cheney نائب الرئيس بوش.
- دونالد رمسفلد Donald Rumsfeld وزير الدّفاع في حكومة بوش.
- بول داندس ولفوويتز، Paul Dundes Wolfowitz سكرتير الملحق بالدّفاع.
- وليام كريستول، William Kristol رئيس PNAC، مستشار بوش.
- جون بولتون، .John Bolton • سكرتير الدّولة ومراقبة التسلّح.
- ريتشارد، ارمتاج، ملحق وزير الشّؤون الخارجية.Richard Armitage.
- بتر رودمان Peter W. Rodman.مسؤول الأمن الدولي.
- لوفيس ليبي، Lewis Libby رئيس مكتب تشيني .
- ريتشارد بيرل Richard Perle محلق سابق في وزارة الدّفاع في عهد ريغان، وهو رئس المجلس السياسي للبنتاغون.
- وزلماي كليلزاد، Zalmay Khalilzad المبعوث الخاص لبوش في العراق.

والملاحظ أنّ هذه الشخصيات العشرة، أعضاء مشروع القرن الأمريكي، تولّوا مناصب حسّاسة في الإدارة الأمريكية ممّا سمح لهم بتنفيذ استراتيجيتهم التي شملت على العديد من المبادئ والأسس، أصبحت فيما بعد البرنامج السياسي لإدارة بوش الابن، والذي ساهمت أحداث 11 سبتمبر في الإسراع بتنفيذ خطواته ومتابعتها.

فقد طالب المحافظون الجدد أمريكا بالتخلّي عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة وتكثيف جهودها لتحديث الجيش الأمريكي ومضاعفة القواعد العسكرية لضمان مهمة الدركي العالمي. ومنذ 1997 نشر Le PNAC ما يقارب 600 مقال وتقرير خاص بالدّفاع، إلاّ أنّ أهم تقرير اعتمدته إدارة بوش في سياستها الدفاعية والعلاقات الدولية هو تقرير rebulding American defense إعادة بناء الدّفاع الأمريكي" والذي شمل 90 صفحة[52]، تضمنت كهدف عام، المحافظة وزيادة التفوق الأمريكي وذلك من خلال استراتيجية حددت أسسها بالشكل التّالي[53]:

- رفع النفقات العسكرية إلى 3.8 على الأقل من الدّخل القومي الخام.
- تحديث القوات العسكرية الأمريكية.
- تطوير سلاح الصواريخ المضادة.

وقد كشفت وثيقة إعادة بناء الدفاع الأمريكي عن الأسباب أو المبررات التي تدعو باتجاه التركيز على المؤسسة العسكرية والتي تتمثل في المشاكل البنيوية والتي تظهر في التجهيز "فرقتين من أصل عشر فرق نالت مرتبة الدّرجة الأولى، وهو ما يكشف عن غياب أو خمول تقاليد التأهّب. أمّا على مستوى الميزانية. فقد رأت الدّراسة أن الميزانية لا تتناسب مع أعباء الدور الأمريكي العالمي، إذ تنفق أمريكا – حسب الدراسة- أقل من 3% من الناتج المحلّي المتنامي، وهي الميزانية الأقل منذ

الحرب العالمية الثانية، كما أنّ الرئيس كلينتون اقتطع أكثر من 60 مليار دولار من خطة بوش للفترة 1992-1996 وبعد سبع سنوات من حكم كلينتون، أرجئ صرف تقريب 426 مليار دولار في الاستثمارات الدّفاعية[54].

ويربط المشروع بين تقوية المؤسسة العسكرية والاستراتيجية الدولية التي يقترحها والتي تعتمد على[55] مواجهة القوى الصّاعدة، التي تهدد المصالح الأمريكية (أوروبا، الصين، روسيا).

- الحرب الاستباقية.
- الانفرادية.
- الدّفاع عن شرعية استخدام القوّة لفرض النمط الديمقراطي الأمريكي في العالم.

وقد كرّست سياسة بوش الابن هذا التصور خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011، وهو ما يستشف من الخطب السياسية ومن العقيدة التي طبقت فعلا على الأرض .ففي خطابه أمام الكونغرس في 20 سبتمبر 2001 أعلن بوش بأن مهمّة حقوق الإنسان أصبحت من مهام الإدارة الأمريكية كما ظهر مصطلح "محور الشر في جانفي 2002، والتي حدد الرئيس أطرافه في الدول التالية[56]:

- كوريا الشّمالية، نظام يمتلك صواريخ وأسلحة دمار شامل.
- إيران والتي تبحث عن امتلاك هذه الأسلحة وتعمل على تصدير الإرهاب.
- العراق الذي يواصل إعلان عدائه للولايات المتحدة ويدعم الإرهاب.

كما حدد بوش في خطابه، استراتيجية ووسائل محاربة هذه الدول وهي: القضاء على مراكز التدريب الإرهابية وإحباط مخططاتهم وإحالة الفاعلين إلى العدالة. منع الإرهابيين والأنظمة التي تعمل على امتلاك الأسلحة الكيمائية والبيولوجية أو النووية من تهديد الولايات المتحدة والعالم.

وبهذا شهدت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تحوّلا شمل طبيعة التهديدات التي تحولت من الاتحاد السوفياتي ومحاربة الشيوعية إلى ما يسمى التهديدات الجديدة الإرهاب والدول المارقة وطرق مواجهة هذه التهديدات، حيث تحوّلت من سياسة الاحتواء التي طبقت في مواجهة التهديد الشيوعي إلى ما يسمى بالسياسة الاستباقية

ففي تصورهم لعالم ما بعد الحرب الباردة ،تطلع المحافظون الجدد لاستباق حركة التّاريخ التي قد تحمل منافسيهم إلى مواقع النفوذ العالمي، فبدأت أمريكا حربا من أجل السيطرة على الشرق الأوسط كما شنّت من ناحية أخرى حرب استباقية ضدّ الحركات الإسلامية التي حاولت الاقتراب من السلطة من خلال استراتيجية ديمقراطية الفوضى الخلاّقة[57].

وفي اطار هذه الاستراتيجية، كانت أفغانستان والعراق مسرحا لتنفيذ سياسة ابرز المراكز الفكرية في امريكا، والتي أصبحت افكارها بمثابة البرنامج الذي استنبط منه بوش عقيدته الاستراتيجية لحماية المصالح الأمريكية ومن ثم فلا جدال في دور هذه المراكز في صنع وتوجيه السياسة الخارجية ابتداء من تصور المواقف وتحديد الأعداء القائمة والمحتملة إلى تحديد البدائل ،الأهداف ووسائل تنفيذها. ففي العراق نجد أن عمل هذه المراكز استمر الى ما بعد التدخّل الذي كان مطلبا أساسيا لمشروع القرن الامريكي، حيث تمّت بلورة ما سمّي باستراتيجية ما بعد الحرب على العراق حيث أعلن الكونغرس في مارس 2006 عن مشروع دراسة في شكل مسح شامل تتضمن اقتراحات سمّيت فريق دراسة العراق أو ما عرف بلجنة بيكر

هاملتون. ولإنجاز الدراسة استدعت هذه اللّجنة المعهد الأمريكي للأمن ومركز الدّراسات الاستراتيجية والدّولية ومركز الدّراسات الرأسية انتهت هذه الدراسة في 6 ديسمبر 2006، إلى إنجاز تقرير سمي "تقرير فريق دراسة العراق. The Iraq study group report: the way-forward ,a new approche، تضمن اقتراحات لتغيير السياسة الأمريكية في العراق وذلك من خلال تسعة وسبعين مقترحا أهمها[58]:

- الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية.
- إعادة توجيه الجهد العسكري الأمريكي في العراق نحو مهام التّكوين والدّعم اللوجستيكي.
- تركيز الجهود الأمريكية في أفغانستان.

هذه المتابعة تكشف عن التصور الشّامل لعمل المراكز البحثيّة والمتابعة المستمرة للبدائل التي تطرحها لحل القضايا التي تهمّها، وهو ما يكشف عن مصادر قوة هذه المراكز وقدرة تأثيرها، التي تجاوزت عمل الأحزاب السياسيّة، التي انحصر دورها في الحملات الانتخابية فقط.

خاتمة:

من خلال التطرّق لبعض الجوانب الهامّة وملامح أدوار هذه المراكز في الولايات المتّحدة نقف على الدّور الحقيقي والهام لهذه المراكز في السياسة الخارجية، وهو دور يبرزه ذلك التداخل بين أعضاء أو صنّاع القرار وهؤلاء الخبراء، وهو تداخل أخذ العديد من الأشكال لعلّ أبرزها تولّي هؤلاء الخبراء لمناصب حساسة في الدولة الفدرالية واقترابهم بذلك من الدّواليب الحقيقية للسلطة. وتوضح الدراسة أنّ هذا الدّور الفعّال إنما يعود إلى العديد من العوامل التي يمكن تلخيصها في:

- إن دور هذه المراكز هو نتاج للامركزية التي تميز النّظام السياسي الأمريكي الذي سمح بوجود هيئات مجتمع مدني فعال.
- إن دور هذه المراكز يعكس ضعف و تراجع دور الأحزاب السياسية في الاضطلاع بدورها.
- إن دور هذه المراكز هي نتاج الديمقراطية الفكرية وتعدّد الآراء، التي ساهمت في تعدد اتجاهات وأفكار هذه المراكز بين التقدّمية والوسطية والمحافظة.
- إن عمل هذه المراكز وفي كلّ المجالات يبرز التقاء المصالح الاستراتيجية للأمة، التي هي في الحقيقة إنجاز حضاري يعكس اهتمام الأمم بالعلم.
- إن هذه المراكز ما هي في الأخير ،إلا تحالف لرأس المال والفكر (السلطة المالية والسلطة الفكرية) في الرأسمالية

الأمريكية، التي تكرست منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .هذا التحالف يفسر إلى حدّ بعيد خصائص السياسة الخارجية الأمريكية والتي من أهمها الهيمنة والتوسع، التي هي المطالب الأساسية للرأسمالية العالمية الأمريكية. وانطلاقا من ذلك فان هذه المراكز ما هي إلا الوجه الآخر لجماعات الضّغط القوية في الولايات المتحدة، ومن ثم يجب الحذر من تحليلاتها التي انتشرت في ظل النظام الدّولي الحالي كما يجب علينا نحن الدول النّامية تشجيع البحوث العلمية في العلوم السياسية بصفة خاصّة والعلوم الإنسانية بصفة عامة وتشجيع فتح مراكز بحوث لاستقطاب الباحثين والاستفادة من الخبرات المحلية.

التهمـــــيش:

(1) think Tanksكلمة Think وتعني: فكر، رأي، تفكير، تصور، تقدير أما كلمة Tank فإنها تعني: خزان، مدرع، حلية.

(2) دونالد أ. أبلسون. مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية نظرة تاريخية في: دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة (مجلة الكترونية تصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002). ص 9. في http://alzaytouna.net

(3) هزار صابع أمين." مراكز التفكير و دورها في التأثير على صنع السياسة" . مجلة أضواء.العدد الأول.مارس2008.ص 152.

(4) http://fr.wikipedia.org.

(5) Pierre Lepetit . le rôle des Think Tanks in : http://www.notre-europe.eu.

(6) Thierry de Montbrial. Qu'est qu'un think Tank ?. http://webcache.googleusercontent.com.

(7) Pierre Lepetit. Op.cit.

Communauté épistémique désigne l'activité scientifique qu'Edmund Husser oppose à la doxa, ensembles des croyances et des idées mon objectifs.

(8) Pierre Lepetit. Op.cit. P2.

(9) Ibid., p3.

(10) Think Tank, ou laboratoire d'idées, définitions, fondements. www.debrifing.org.

Les Think Tanks, sont des organismes permanents, qui se spécialisent dans la production de solutions de politique publique grâce à un personnel propre dédié à la recherche. Ils fournissent une production originale de réflexion, d'analyse et de conseil, qui a vocation à être communiquée aux gouvernants et à l'opinion publique » voir Carpentier Tanguy x. « Les Think Tanks :origine et perspectives », Nonfiction . fr. févier. 2008.

(11)هاشم حسن حسين الشهواني. مراكز الأبحاث العربية وسبل تطويرها باتجاه الإسهام في صناعة القرار السياسي في:
http://www.regionals tudiescenter.net .p4.

(12)نفس المرجع.

(13) نفس المرجع. ص 5-6.

(14) Daniel Beland. L'influence des think tanks aux Etats-Unis. http://webu2.upmf-grenoble.fr .P254.

(15) Ibid.P254.255.

(16) Ibid.P254.

(17) نسمة شريف محمود شرارة. الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه العالم الإسلامي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر: دراسة في بعض مراكز الفكر الأمريكية. رسالة ماجستير، القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. (قسم العلوم السياسية).2010. ص 143-144.

(18) نفس المرجع. ص 146.

(19) هاشم حسن حسين. مرجع سبق ذكره.ص 5.

*ظهرت مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة (إلى حد كبير) نتيجة لرغبة كبار المتبرعين والمثقفين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثون والقادة من القطاعين العام والخاص لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها.

(20) هاشم حسن حسين. نفس المرجع. ص 5.

(21) رتشارد هالس. دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية مرجع سبق ذكره. ص 3.

(22) دونالد ابلسون. مؤسسات الفكر والرأي وسياسات الولايات المتحدة. دور مؤسسات الفكر والرأي. مرجع سبق ذكره. ص 10.

(23) رتشارد هاس. مرجع سبق ذكره. ص 3.

(24) مروة محمد عبد العزيز مصطفى. دور مراكز الأبحاث و تأثيرها على صنع السياسة الخارجية الأمريكية." دراسة حالة لأهم مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1996-2005.رسالة ماجستير .القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.2009. ص 31- 32.

[25] دونالد أ. أبلسون. مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، نظرة تاريخية. دور مؤسسات الفكر والرأي. مرجع سبق ذكره ص 12.

[26] جيمس ج. ماكفان. مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية للأوطان. دور مؤسسات الفكر والرأي. مرجع سبق ذكره ص 18-19.

*حسب دراسة James G. Me Gann، فإن مراكز البحث في العالم تتوزع حسب النسب التالية: أمريكا الشمالية تستحوذ على نسبة 30%بعدد 1912 مركز، أوروبا الغربية← 28% بعدد 1750، أسيا← 19% بعدد 1183، أمركيا اللاتينية والكاريبي← 10% عدد 645، أفريقا بنسبة 8 بعدد 503 مركز، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا← 4% بعدد 273 مركز، دول المحيط الهادي (أستراليا ونيوزلند)← 1% بعدد 39 مركز.

[27] جيمس ج. ماكفان. مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية للأوطان. دور مؤسسات الفكر والرأي. مرجع سبق ذكره.

[28] نفس المرجع.

[29] جيهان شريف الحديدي. السياسات الفكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الصين (1993-2008). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2010. ص 20.

[30] Albert S. Yee, "the causal effects of ideas on politics" .International organization. Vol 50. N° 1. 1996.pp 69-70. عن

جيهان شريف الحديدي.مرجع سبق ذكره.ص23.

[31] Judith Goldstein. Robert Keohane .Ideas and foreign policy: Beliefs, institutions and political change .Ithaca:cornelle university press. 1993 .P3- 7. عن جيهان شريف الحديدي.مرجع سبق ذكره.ص21-22.

[32] Albert. S. Yee. Op .cit. P76- 77 . عن جيهان شريف الحديدي. مرجع سبق ذكره.ص23-24..

[33] Ibid.P86-91.

[34] جيمس ح ماكفان. مؤسسات الفكر وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان، في دور مؤسسات الفكر والرأي. مرجع سبق ذكره.ص 17-18.

نظريا فان الحدود التي تفصل مراكز الفكر عن اللوبي هي المادة 501 (3) من قانون الضرائب الأمريكي ،حيث يحدد هذا الأخير وضعية المنظمات ذات الأهداف غير الربحية و يتمثل العنصر الأساسي في ذلك :في منع هذه المؤسسات من الخبراء من التأثير على المسار التشريعي. *-

[35] Amélie Bas . Think tanks et politique étrangère américaine : le cas des décisions stratégiques en Irak. p 5 http://resmilitaris.net

[36] Ibid. P 6.

[37] نسمة شريف محمود شرارة. مرجع سبق ذكره. ص 164-165.

[38] Ibid. p 5-6.

[39] صناعة القرار الأمريكي الآن . ص 28. في: http://alkashif.org.

[40] نفس المرجع. ص 19-20.

[41] نفس المرجع. ص 18.

[42] نفس المرجع. ص 25.

[43] http://.www.islam.daily.org..

[44] جيهان شريف الحديد.التيارات الفكرية وتأثيرها على السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الصين (1993-2008). جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 2000. ص 30.

[45] عبد العزيز شادي .المحافظون الجدد والشرق الأوسط. المصادر الداخلية والقبليات الإقليمية للسياسة الأمريكية .القاهرة: مركز الدراسات الأمريكية. أوت2005. ص 12.

[46] نفس المرجع، ص 12.

[47] نفس المرجع، ص 13-14.

[48] Interview de Norman Padhoretz. http://www.draa.info.

[49] Oliver Urrutia. PNAC, Project for the new American century . http://oftt.eu.

(50) هادي قبسي. السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية. بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون. 2008. ص 24.

(51) هادي قبسي. نفس المرجع.

(52) Project for the new American century . www.nouvelordremondial.cc

* Cela signifie qu'il faut être prêt à conduire une action militaire à brève échéance car le diplomatie a manifestement échoue . A long terme , il s'a gira de destituer Saddam Heussein et son régime ….les Etats Unis ont le droit d'entreprendre les démarches nécessaires, y compris celles de mature militaire pour défendre nos intérêts vitaux dans la région du Golfe .in www.nouvelordremondial.cc.

(53) Oliver Urrutia. Op. cit.

(54) www.nouvelordremondial . Op.cit.

(55) هادي قبيسي. مرجع سبق ذكره. ص 28.

(56) Amélie Bas. Op.cit. p 8.

(57) Ibid. p 12.

(58) هادي فبيسي. مرجع سابق ذكره. ص 64-65.